محافظ كربلاء لـ(المدى)

مهمة الاعمار شبه مستحيلة في ضوء التخصيصات المالية!

كربلاء / المدى

منذ أكثر من عام وكربلاء تشهد حركة اعمار كبيرة وخاصة شبكات المجاري التي تعتبر واحدة من أهم البنى التحتية لأية مدينة حضارية وخاصة مدينة مثل كربلاء التي يطلق عليها عاصمة السياحة الدينية ..ففي العام الماضي نفذ بحدود ١٢٠ مشروعا بكلفة إجمالية بلغت ٣٩ مليار دينار فيما كانت تخصيصات هذا العام وبعدد مشاريع مقارب لمشاريع العام الماضي ٩٠ مليار دينار..ولكن هذه المشاريع لا تبدو واضحة للعيان بالنسبة للمواطنين لأنهم يريدون لمدينتهم ان تنهض من رماد الإهمال إلى أجواء التقدم بسرعة تتناسب ومكانتها الدينية وأيضا لما عانته من إهمال في تاريخها المعاصر الذي جعلها مدينة لا تتعدى المدينة القديمة التي كان الاهتمام فيها كمحاولة لذر الرماد في العيون.

نسبة ما انجز من مشاريع عام ٢٠٠٦ ١٪ فقط!

رؤية المواطن..رؤية المسؤول

أمام هذه المعادلة التي يقول عنها المسؤولون إن حركة الاعمار تجري بما هو متناسب مع حجم التخصيصات التي يقولون عنها إنها غير واقعية ولا تتناسب واحتياجات مدينة مثل كربلاء لا تعتمد في إحصائها على عدد سكانها المسجلين بل إن عدد الساكنين يفوق ما تقدره الدوائر الإحصائية بضعف العدد نتيجة لتزايد الهجرة إليها خلال سنوات الحصار وكذلك المهجرون إضافة إلى ملايين الزوار الذي يؤدون الزيارة لمرقدي الإمام الحسين وأخيه العباس في الزيارات التي يطلق عليها المليونية والذين قدروا بأكثر من ١٢ مليون زائر سنويا فان الاعمار قد لا يبدو منظورا إلى المواطن ..فهل ما نفذ في عام ٢٠٠٦ الذي يعتبر العام الأول لبدء اعمار المحافظة جيدا؟

يقول الدكتور عقيل محمود الخزعلي محافظ كربلاء.الجميع يعرف ويدرك إن حجم المسؤولية التي تسلمتها الحكومة المحلية كبير جدا نتيجة لعدة أسباب منها الغياب الحقيقي للخطط التنموية والاهمال متعمد في الاعمار والنهوض المدني والإنشائي لكل مستوياته إضافة إلى التركة الثقيلة التي ورثنها من النظام السابق وهي لا تتناسب ومكانة كربلاء كل ذلك تسبب في جعلها مدينة ترزح تحت وطأة عديد من الأزمات وهذا يعني إن الوفاء بمتطلبات اعمارها كما يريد المواطن وكما نتطلع نحن كحكومة محلية مهمة شبه مستحيلة أمام حجم التخصيصات التي منحت إلى كربلاء على أساس عدد السكان دون الأخذ بنظر الاعتبار الزيادات السكانية وعديد الزوار ..ويضيف الخزعلي..إن فقدان الرؤية الشمولية المترابطة للحكومات التي أعقبت سقوط النظام البائد والهدر المتعاظم لأموال الدول المانحة وتنامي الفساد المالي والوضع الأمني المعروف جعل من مهمة الاعمار تتعثر أيضا بل وتضيف معاناة أخرى لعملية التنمية في البنى التحتية..ويشير الخزعلي.. مشاريع عام ٢٠٠٦ تمنح المواطن رؤية خاصة تعكس تصورات سلبية مسبقة ومتعجلة قائمة على الاستعجال في كل شيء وكان الحكومة المحلية لها ميزانية مفتوحة ..ولان المواطن لا يبحث عن حجم المنفذ بالمجموع الكلي للمدينة بل ينظر إلى ما هو متحقق أمامه دون أن يعرف مسؤولية الأولوية الملقاة على عاتق أي مسؤول ينظر إلى خارطة المحافظة ككل لا يتجزأ ولان الكل يحتاج إلى إعادة بناء وبناء جديد. وأوضح..رؤية المواطن أيضا مبنية وهذا من حقه على ما نفذ من مشاريع ما بعد السقوط والتي لم تكن بالمستوى المطلوب بل كانت عشوائية لعدة أسباب منها إن ما نفذ قبل منتصف عام ٢٠٠٦ لم يكن من جهة واحدة بل من عدة جهات أولها الدول المانحة والقوات متعددة الجنسيات والوزارات والمنظمات وكذلك المزاجية والعشوائية الطافحة على طريقة الانتقائية للمشاريع.. وأكد الخزعلي.. بعد منتصف عام ٢٠٠٦ وحين تم تشكيل لجنة للاعمار وتوحيد الرؤى استدعى منا كحكومة محلية أن تقرر من خلال الجلسات والمؤتمرات المستمرة للاعمار فقط التي ناقشت جميع المعضلات والسلبيات ومحاولة مقاربة الحلول والمعالجات لها التي نتفاءل بان يكون موضوعها مشاريع عام ٢٠٠٧.. لذلك فان ما يقال عن عدم إحداث تغييرات في المدينة فهذا صحيح إذا ما نظر إلى هذه الأسباب لان جميع الدوائر والوحدات الإدارية وبكافة المستويات تحتاج إلى زمن طويل لنفض الغبار عن واقع الإهمال للوصول إلى حالة التعافي الخدمي والأمني والاعماري.

مقاولون ومراقبة الأعمال

المواطن يريد مشاريع تنفذ بطريقة صحيحة هذا هو همه الأول وبالتالي فان العلمية هي التي تحدد طريقة التنفيذ..فالمواطن الكربلائي يتحدث عن مشاريع مثل مشاريع مد شبكات الماء يقول إن ما استخدم من أنابيب هي عادية وان المقاولين لا يهمهم سوى الربح وان الدوائر والمهندسين التابعين لها لا يراقبون العمل منذ البداية ولذلك يرافقها الكثير من الكلام.

يقول محافظ كربلاء: قد يكون في بعض هذا الكلام صحة وليس بالضرورة أن يكون جميعه صحيحا..وكما قلت فان المواطن لديه نظرة مسبقة نابعة من تصورات اكتسبت عما كان ينفذ قبل أن يناط الأمر بالحكومة المحلية بعد إن كان مجلس المحافظة أو المحافظة وتوحيد اتخاذ القرارات وجهة التنفيذ..ويضيف الخزعلي..نعم نحن نريد أن ينتقدنا المواطن لأننا نعمل له ولخدمته ولكن في الوقت نفسه نحن نراقب أعمالنا لأننا نريدها أن تختلف عما كان ينفذ.. ومن اجل أن نكون في الاتجاه الصحيح وفي خطوة غير مسبوقة قمنا بتفعيل الجهاز الرقابي الفني والمالي وتم تعيين أكثر من ٢٦- مهندسا من ذوي الاختصاصات والكفاءات متعددة لها علاقة بالاعمار وتنفيذ المشاريع إضافة إلى تفعيل دور المختبر الإنشائي في المحافظة وتزويده بكوادر مهاراتية إضافية ومزودة بمستلزمات حديثة مع دوام يطال حتى أيام العطل الرسمية وغير الرسمية مما ولد حالة تفاجؤ حقيقية للمقاولين والشركات العاملة التي لم تكن تتصور مثل هذه الإجراءات الرقابية ولكن على الرغم من كل هذا التشدد الذي سبب تباطؤ في إنجاز المشاريع في وقتها المحدد سجلنا حالات من الخروقات والتجاوزات والذي استدعى تدخل الدائرة القانونية التي قامت بتوجيه العشرات من الإنذارات وقد تطور إلى سحب الغرامات التاخيرية وسحب الأعمال ودرج المقاولين المتلكئين في القوائم السوداء كعقوبات رادعة وكإجراء فرزي بين المقاول المتفاعل الايجابي وبين المتباطئ السلبي لنستحضر بذلك خدمات صالحة لمشاريع ٢٠٠٧ والحق يقال إن اغلب كوادرنا الهندسية ورغم فداحة الدور والأعمال المناطة بها ونجاح الأغلبية في تجاوز العقبات ما زال ينتظرها الكثير من التطوير والخبرة.

نشطنا اجهزة الرقابة للسيطرة على كل اشكال الفساد وهدر المال العام

مشاريع الخطوة الأولى

أمام هذه المعادلة التي وضعها محافظ كربلاء هل تبدو مشاريع عام ٢٠٠٦ بالمستوى الذي تطمح إليه الحكومة المحلية لكي تنهض بقوة إلى مشاريع عام ٢٠٠٧ التي بدأ العمل بجزء منها لكي يكون المواطن مدركا لما ينفذ من مشاريع؟

يجيب محافظ كربلاء :لا يمكن لنا كحكومة محلية أن نجيب بنعم ونكتفي بهذا القول لان الشوائب كثيرة ليس بسبب الأداء بل بسبب التعقديات والأسباب التي ذكرتها وعليها نقول وبالشفافية التي نريد من خلال وسائل الإعلام أن يطلع المواطن على كل ما يدور حوله ومنها الجانب الاعماري..ويضيف الخزعلي.. مشاريع عام ٢٠٠٦ هي الخطوة الأولى التي كان يجب أن نخطوها لما حصلنا عليه من تخصيصات ولكن هل كانت هذه المشاريع إن كانت العام الماضي أو العام الحالي ترضي الطموح وتعالج الإهمال فالجواب لن يكون بنعم..ولكن كقراءة للمستقبل قد يكون الجواب بنعم إذا ما تحسن الوضع الأمني..ويشير الخزعلي..على المواطن أن يعرف مثلما نعرف نحن ونقول إن ما نفذ لا يلبي الطموح هو إن نسبة ما أنجز في خطة عام ٢٠٠٦ لا يلامس ١٪ من المتطلبات البنى الارتكازية والتحتية والخدمية..وعليه أقول إن ما نفذ جاء لإجراء إصلاحات ترميمية.

بطء التنفيذ والأسباب العديدة

يقول المواطن الكربلائي إن هناك مشاريع تنفذ في كربلاء ونراها واغلبها في شوارع المدينة وخاصة مشاريع الماء والمجاري ..ولكن المواطن يتساءل أيضا عن بطء التنفيذ والتأخير في إكمال المشاريع وخاصة وحسب قول المواطنين إن المقاولين لا يكملون أعمالهم بعد أن ينتهي جزء من المشروع وخاصة في تسوية الشوارع لكي تسهل حركة المرور..ويتساءل المواطن هل هذا التأخير سببه معوقات إدارية أم مالية أم هي صعوبات لان تجربة المقاولين قليلة في عملية الاعمار؟

يقول محافظ كربلاء :علينا أن نتحدث بشفافية للمواطن وهذا الاسئلة قد يكون فيها المواطن محقا..

ويضيف..لقد أصبح موضوع تأخير انجاز المشاريع وفي اغلبها هو الحالة الغالبة على مشاريعنا..ولكن هل كل المشاريع لها تلك الأسباب التي ذكرت..ويجيب الخزعلي..بصراحة تامة مثل هكذا أمور تحدث بدرجات متفاوتة بين دائرة وأخرى ومشروع وآخر حسب صعوبات المشروع تارة كان يكون المشروع المنفذ يمر بأراضي متجاوز عليها من قبل المواطن نفسه مثلما يعرف الجميع إن ما حدث بعد سقوط النظام من تجاوز على الكثير من أراضي الدولة لغرض بناء مساكن أو مشاريع إنشائية أو أي نوع من أنواع التجاوزات يكون في هذه الحالة عملية التنفيذ تتأخر حتى يتم رفع التجاوز لا قانون في الوقت الحاضر يتيح للحكومة المحلية رفع التجاوزات..

ويؤكد الخزعلي..يضاف إلى ذلك ما نقوم به كحكومة محلية من اجل انجاز المشروع وفق المواصفات العلمية الصحيحة هو التشديد والرقابة في المواصفات المختبرية والإنشائية وهذه تأخذ بعض الوقت لانجازها يضاف إلى ذلك إخضاع عملية صرف المبالغ إلى الإجراءات الصارمة للحيلولة دون حصول حالة الفساد المالي كذلك تأخير وصول المبالغ نفسها من وزارة المالية وتثاقل المقاولين وتعويل بعضهم على السياقات السابقة غير النظيفة يضاف إليه تعارض التعليمات بين الوزارات المختصة وآراء مسؤولي الحكومة المحلية..كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي بكل تأكيد إلى تأخر نسبي في تنفيذ المشاريع..ويشير الخزعلي..نعم يحدث هذا وخاصة في مشاريع عام ٢٠٠٦ وقد استفدنا من هذه الحالة بعد تشخيصنا لها وتم البحث في حلها وتجاوزنا الكثير من العقبات واستفدنا منها في تنفيذ مشاريع عام ٢٠٠٧..بمعنى إنها تجربة لا يجب أن نخضعها فقد إلى السلبيات أو وجود الظن فحسب بل علينا أن نتعلم في ظل هذه الظروف والنتيجة النهائية ستصب في مصلحة المواطن والمحافظة إذا ما كانت هناك مشاريع استثمارية وهذا يؤدي إلى الاعتماد على العقل العراقي الذي يراد له أن نفتح له الآفاق إذا ما تجاوزنا ما هو معوق من الروتين.

عشرات المشاريع للماء والمجاري لكي نخلص كربلاء من المياه الجوفية

مشاريع تحت الأرض..مشاريع فوق الأرض السؤال الذي طرحته المدى على المحافظ وأرادت منه جوابا صريحا..هو لماذا يبقى المواطن غير راض عن الأداء في تنفيذ المشاريع ولماذا لم تشهد حركة الاعمار ما هو مميز وشاخص كأي حركة عمرانية يراد لها البروز؟

يجيب محافظ كربلاء :نعود إلى الصراحة والشفافية من جديد مثلما نعود إلى اختلاف رؤية المواطن عن رؤية المسؤول لان في كل جانب خصوصية..أما لماذا يبقى المواطن غير راض فهذا نابع من كون المواطن يريد كل شيء بسرعة وقد يكون محقا ولكن الحكومة المحلية لا تمتلك خزينا أو مصرفا خاصا بها تسحب منه الأموال متى تشاء لكي تنفذ مشاريعها بالسرعة يضاف إلى ذلك هو قلة المقاولين وخبرتهم في هذا المجال لان الواقع الأمني افرز الحاجة إلى مقاولين عراقيين فقط..ويضيف الخزعلي.. الجانب الثاني المتصل بالسؤال هو لما لا يرى الموطن مشاريع شاخصة أقول..إن كربلاء عاشت زمنا من الإهمال وهي بحاجة إلى مشاريع نحن نراها الآن ملزمة التنفيذ مثل مشاريع الماء والمجاري..ويؤكد. كربلاء وكما قلنا تعيش تحت مستوى المياه الجوفية وكما قلنا إن نسبة مشاريع المجاري لم تكن تؤلف طوال تاريخ كربلاء إلا نسبة لا تتجاوز ١١ ٪ وكذلك مشاريع الماء وهذان الجانبان هما الأهم بالنسبة لنا وكذلك الجوانب الأخرى المتعلقة بالتربية والكهرباء والبيئة والصحة..وعليه فان الاهتمام المنصب على جوانب إكمال مشاريع الماء والمجاري حتى إذا ما أردنا أن نكمل المشاريع الشاخصة ستكون البنى التحتية جاهزة..ويبين الخزعلي..في مشاريع عام ٢٠٠٧ هناك عدة مشاريع للماء منها إنشاء محطة ضخ في عين التنمر وتأهيل مجمع الفارس ونصب مجمع ماء في الأرياف وإنشاء مجمع ماء الحيادر ونصب مجمع ماء عرب ونصب مجمع ماء سعة ١٠٠٠م٣ ومعالجة المصمات في المجمعات المائية ومد شبكة ماء الداينية ونصب مجمع ماء سعة ٤٠٠م٣ في فريحة وتجهيز ومد شبكات ماء جديدة في عدد من الأحياء السكنية وهذه بأطوال تمتد إلى عدة كيلومكترات.

..ويضيف.. أما مشاريع المجاري فهي مشروع مجاري حي العامل ومشروع مجاري مياه الأمطار في الحي العسكري ومد شبكات مجار في ناحية الحر وإنشاء محطة ومد شبكة جديدة في إحدى النواحي ومشروع مجاري الملحق ومشروع مجاري ضباط الأسرة وشهداء الملحق وغيرها من المشاريع وكلها بأطوال تصل إلى عدة كيلومترات.. هذا غير المشاريع التي هي قيد الدراسة والمقاولة وهي بمبالغ تصل إلى مليارات الدنانير..اعتقد إن من يأتي بعدنا سيجد إن البنى الارتكازية والتحتية جيدة وعندها عندما يبلط شارع وتقام حديقة ويشهق بناء عاليا سنكون نحن من هيأنا هذا وستكون السنوات المقبلة هي التي تحدد الشواخص.. وعلى المواطن إن يعرف إننا لم نقف عند هذه المشاريع بل هناك عشرات المشاريع الأخرى ولكن الإجابة كانت على مضمون السؤال وعسى إن نصل إلى منطقة وسطى لكي تكون هناك الثقة متبادلة لكي ننجح في العمل.

ارتفاع معدلات التلوث في مدننا

البيئة :معظم معاملنا تلقي بنفاياتها في الانهر من دون معالجة

مشاكل التلوث الصناعي كثيرة ولكنها غير منظورة وغير مباشرة ، وتتراكم زمنياً لتخلف مشاكل عضوية حقيقية تؤثر بفعالية في حياة كل الكائنات الحية التي تتعرض لتلوثها.المدى" التقت رئيس المهندسين كريمة سلمان عبد مدير قسم النشاط الصناعي في وزارة البيئة لتلقي ضوءاً على طبيعة هذه المشاكل وجهود الوزارة في مجال احتواء هذه المشاكل ومعالجتها.

بغداد / اسراء العزي

❖ ماهي أهم الانشطة الصناعية الملوثة للبيئة؟

- واقع التلوث الصناعي يتكون من الصناعات الكبرى ومنها:

١- محطات توليد الطاقة الكهربائية والمصافي: وتعتبر من اهم الانشطة الملوثة للمصادر المائية والهواء حيث تفتقر جميع محطات الطاقة الكهربائية ومصافي النفط في بغداد والمحافظات الى وحدات المعالجة المتكاملة المراحل للمياه الصناعية ووسائل السيطرة على الانبعاثات الغازية واجهزة القياس لتلك الملوثات وكذلك لا توجد قياسات لتراكيز الملوثات المنبعثة من الانشطة اعلاه لدى الدوائر الرقابية في وزارتنا لعدم توفر الاجهزة والمعدات الخاصة بذلك.

وتشير نتائج الفحوصات المختبرية للمياه الصناعية الواردة الينا في بيئة بغداد وشؤون المحافظات والخاصة بتصاريف المياه الصناعية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط خلال عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ في بغداد والمحافظات الى كونها متذبذبة بين مطابقة للمحددات البيئية لفترة زمنية من السنة وعدم مطابقتها للمحددات في فترات اخرى مما يشير الى عدم كفاءة وحدات المعالجة لقدمها او لكثرة العطلات فيها وعدم اجراء التحسينات اللازمة او تأهيلها للحد من تصريف مياه ملوثة الى المصادر المائية او لتقادم المعدات.

٢- معامل الاسمنت:

تنبعث من معامل الاسمنت الملوثات الغازية كاسيد النتروجين والكبريت وثاني اوكسيد الكاربون والهيدروكاربونات اول اوكسيد الكاربون والدقائق المحمولة مع غازات الاحتراق ولها تأثيرات سلبية على البيئة المحيطة لكون اغلب معامل الاسمنت تستعمل النفط الاسود كوقود والذي يعد من اثقل انواع الوقود لمحتواه الكبريتي العالي.... وتقدر كمية الدقائق المحمولة مع الغازات المنبعثة من افرازات معامل الاسمنت بحدود ١٠-٢٠٪ من كمية تغذية الفرن. وطالما ان الافران هي اكبر مصدر للغبار فيتطلب توفير معدات لترسيب هذه الدقائق وضمان عدم انبعاثها الى الجو.

٣-الصناعات الكيمياوية:

يشترك هذا النوع من الصناعات بتصريف مخلفاته السائلة الى الانهار او المبازل او المجاري العامة وتحتوي على عدة متغيرات كيمياوية تتصف بارتفاع تراكيز المواد الصلبة العالقة(S.S)والمواد الصلبة الذائبة T.D.S والحاجة البيلوجية للاوكسجينBOD والحاجة الكيمياوية للاوكسجين COD والعناصر الثقيلة كالزئبق والرصاص والخارصين وغيرها. اما طريقة معالجة هذه المتغيرات في وحدات المعالجة فهي غير كفوءة في الانشطة التي توفر فيها وحدات معالجة ولا توجد نهائيا في انشطة اخرى.

اما بالنسبة للملوثات الهواء كالروائح والغبار والغازات مثل ثاني اوكسيد الكبريت وكبريتيد الهيدروجين والفلور وبعض ابخرة الحوامض ودقائق العناصر الثقيلة والدقائق المادية من عنصر الرصاص والدقائق العالقة الاخرى كالمنغنيز والزئبق والزنك مثلا في معمل بطاريات النور، فلا تتوفر وسائل السيطرة الكفؤة للحد من انبعاث هذه الغازات الى الجو مما يؤدي الى تلوث البيئة الخارجية المحيطة بتلك الصناعات.

٤- الصناعات النسيجية:

تتميز الصناعات النسيجية في العراق بافتقارها الى وحدات المعالجة او عدم كفاءة الوحدات المتوفرة حيث يتم تصريف مخلفاتها السائلة الى المصادر المائية والتي تتصف مخلفاتها بارتفاع تراكيز الحاجة البايولوجية للاوكسجين BODوالمواد الصلبة العالقة SS والمواد الصلبة الذائبة T.D.S اضافة الى العناصر الثقيلة وغيرها من المتغيرات الكيمياوية اما بالنسبة للانبعاثات الغازية فلاتتوفر وسائل سيطرة فتوجد فقط ساحبات هواء لسحب الانبعاثات من القاعات الانتاجية الى الخارج.

٥-الصناعات الاخرى (الكبرى)

وتشمل الشركات والمعامل الانتاجية الاخرى كالشركة العامة للزيوت النباتية والصناعات الجلدية والاسمدة والورق والنشاء والدكسترين والادوية وغيرها التي تصرف مياهها الصناعية الى المصادر المائية (نهري دجلة والفرات والمبازل والمجاري العامة) بدون معالجة او معالجة غير كفوءة وتتصف بعدم وجود وسائل سيطرة للانبعاثات الغازية وان وجدت في بعضها فهي لاتعمل لانتهاء عمرها التشغيلي او هي عبارة عن وحدات معالجة جزئية غير متكاملة .

ثانيا-الصناعات الحرفية

تعاني معظم هذه الصناعات من فقدان السيطرة الكاملة على العمليات الانتاجية وافتقارها لوسائل السيطرة على ملوثات المياه الصناعية المختلفة عنها او وسائل السيطرة على الملوثات الغازية.

كما ان العديد منها متوقف حاليا عن العمل بسبب الظروف الامنية وعدم توفر المواد الاولية وتشمل هذه الصناعات (الانشائية، الغذائية، الكيمياوية، المعامل الانتاجية الاخرى)

توجد معامل الدباغة في المحافظات (بغداد، الانبار، النجف، نينوى) بصورة رئيسية ومعظمها حاليا متوقف عن العمل بسبب الظروف الامنية التي يمر بها البلد وخصوصا في منطقة النهروان ومحافظة الانبار والتي تتميز باحتواء مخلفاتها السائلة على تراكيز عالية من المواد الصلبة العالقة والحاجة البايلوجية للاوكسجين والمواد الصلبة الذائبة اضافة الى العناصر الثقيلة السامة وتطرح هذه المخلفات الى الانهار او المجاري العامة الى الاراضي المجاورة من دون معالجة كفوءة كوحدة المعالجة في مجمع الدباغة في منطقة النهروان.

❖ ماهي اجراءتكم للحد من التلوث الصناعي وهل هناك ضوابط صارمة في هذا المجال وما مدى الالتزام بالقوانين الخاصة في هذا النوع من التلوث؟

- تقوم اقسام ودوائر الوزارة الفنية بالكشف الدوري على النشاطات المختلفة لغرض المراقبة على العملية الانتاجية ونوع الملوثات الناجمة عن هذه الانشطة وطرق معالجتها كما تقدم دوائر الوزارة الاستشارات الفنية فيما يخص طرق التخلص من المخلفات بانواعها المختلفة وتطبق الوزارة ضوابط عقابية للسيطرة على التلوث كتوجيه انذار لصاحب النشاط او فرض الغرامة المالية وتصل العقوبة على غلق النشاط طبقا لقانون حماية البيئة المرقم(٣) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

❖ ماهي خططكم للسنة الحالية؟

- بالنسبة لخطط السنة الحالية فان الوزارة مستمرة بمتابعة الانشطة الملوثة للبيئة بجميع اصنافها(الصناعية، الخدمية، الزراعية) ولجميع القطاعات(العام، المختلط، الخاص) من خلال اجراء الكشوفات الموقعية والمسوحات الميدانية للتعرف على حجم التلوث بالاضافة الى اعداد الدراسات والبحوث عن بعض النشاطات الملوثة كمعامل السمنت ومحطات الكهرباء وغيرها.

ماهي المعوقات او المشاكل التي تعترض عملكم بالتحديد؟

من اهم المعوقات الحالية هي ضعف الجانب الامني وصعوبة الوصول الى بعض المناطق الصناعية لغرض المراقبة الدورية عن الانشطة الملوثة للبيئة.